

المسجد الحرام في نذر الاعتكاف تعيين **ب** ما يقع فيه مقامه من زيادة فضله والظن  
فيه اذا الصلاة فيه بما في الف الف الف ثلثا منها سوى المسجدين الايتين كما اخذت  
من الاحاديث وبسطة في حاشية الايضاح وستاق الاشارة اليه والرد به الكعبة  
والمسجد حراما واد عينها اجزا عنها بقية المسجد لما تقر من شهره المضاعفة لكل  
وقال كثير من سديدى علمها افضل **تعا** بتعين **مسجد المدينة** وهو مسجد صالحه  
عليه وسيل دون ما زيد فيه كما يحتمل المعنى واعترض عليه بما هو مردود كما هو مبسوط  
في الحاشية والفرق انه في الخبرين انما قاله صلاة في مسجد في هذا فلا يتناول ما  
حدث بعده وفي الاول غير المسجد الحرام والزيادة تسمى بذلك **والاقصى في الاظهر**  
لانها تشتمل اليها الرعايا كالمسجد الحرام ولا يتعين غير الثلاثة بالتعيين لكن المعنى  
اولى ويحدث بتعيين مسجد قيسا لان ركعتين فيه كركعة كما في الحديث **ويقوم المسجد**  
**مقامها** لانه افضل منهما **والعكس** لذلك **ويقوم مسجد المدينة مقام الاقصى**  
لانها افضل منه **والعكس** لذلك اذا الصلاة فيه بجميعها في ركعتين وبالف في اخرى  
فيها سوى الثلاثة وتعرف مسجد المدينة بالف في الاقصى وفي مسجد مكة بما في الف في  
مسجد المدينة فحصل ما مر على ركعتين في الف في الاقصى ويتعين زمن الاعتكاف ان  
حين لزمنا فلو قدمه عليه لم يحجب وان اخبره عنه كان قضا واثم ان تصدى  
**والاصح ان يشترط في الاعتكاف ان يترجم عونا** لان مادة لفظ الاعتكاف  
تقتضيه بان يزيد على اقل طائفة الصلاة ولا يبقى قدرها ويكفي الزهد **وتدل**  
**يكفي المرور بلا لبث** كالقوي بركته قاله المص وبن المارونية الاعتكاف  
تتصلا له على هذا القول انتهى وانما يتجه ان قدر قايده وقتها اجل تقليلها  
الرجوع والا كان متلبا بعبادة فاسدة وهو جرم **وتدل بشرط مكث**  
**يوم او قريب منه** وتبين بشرط مكث **يوم يبطل بالجماع** من عام عامه  
مختارا ولو غير المسجد كان كان في طريق او قبل قضا الحاجة كفضله ولو في  
بحر مطلقا وشارحه لا يحرم الا ان كان منذ ولا يبطل ما مضى لان نذر القام

88  
وفي الاثر يبطل ثوابه بستم او تقبضا او كل حرام **ويكفر** والظاهر ان قول بان المباشرة  
بمشقة **كأمن وقبلة تبطل ان الزيادة والافاضة** كالصوم فيها في هنا جميع ما مر  
شرو من شره واجمع ناسيا فهو **كجماع الصائم** فلا يبطل **ولا يضر الطيب**  
**والتزويج** بساتين وجوه الزينة ولهذا ان يتزوج وينزع ولا يضر **الفطر** بل يبيح  
**اعتكاف الين رحمن** للغير الصحيح ليس على المعتكف صيام الا ان يجعله على نفسه  
**ولو نذر الاعتكاف يوم هو فيه صام** بان قاله علي بن ابي حمزة عليه السلام  
صام او اذ فيه صام بالواو وان يكون فيه صام **يوما** اعتكف يوما وان فيه  
الصوم لانه افضل فاذا التزمه بالثمن من كالتابع فليس فيه افراد احدهما  
ويجب كونه اليوم عن رمضان وغيره لانهم يلتزم صوما بل اعتكافا بصيغة وقد  
**وجبت ولو نذر ان يعتكف صائما او يصوم متكفرا** او الاعتكاف في حال  
**لزما** اي الاعتكاف والصوم لانه التزم لكل صلته فلا يكفيه ان يعتكف في  
صوم عن رمضان او في اخر مثالا وان يصوم في يوم اعتكف عن نذر اخر كقول  
ابو عبد رقا وتعد هذه ما قبلها مع ان الطال وصف في اللفق بانها وان كانت كذلك  
لكنها تميزت عن مطلق الصفة جملة كانت كما مر في غيرها اياها فيه في عاملها وبمنسبة  
لهية صلحتها ومقتضى ذلك التزامها مع التزام عاملها من غير اختلاف الصفة فانها  
لتخصيص موضعها عن غيره كما هنا وتخصيصه والتخصيص يحصل مع كون اليوم  
موصوفا بوترج صوم فيه وهذا لا يقتضي التزام ذلك الصوم لما تقر به انه ذكر  
يجرد التخصيص ووجه ذلك بتوجهين آخرين في غاية البرود والخروج عن القواعد  
الا ان يريد قائلها ما تقر لصدها ان قولها اعتكف يوما التزام صحيح وقولها ان  
فد صام اخبار عن حاله يكون عليها في المستقبل والاخبار عن الحالة المستقبل لا يصح  
تطلبها بالثمن لكونها حاصلة وتخصيلها حاصل محال وايضا هي جملة وهي لا تكون  
معمولة للمصدر بخلاف صائما ان يصوم فانه ليس اخبارا عنها له مستقبله فهو  
اشياء محض تقديره ان اعتكف يوما وان صوم فيه وهذا يضره فان اصحها